ففي المسئلة اطلاقان وتفصيل والتفصيل هو مذهب الشيخ
والاعلم وقد يتمنه الشيخ بقوله لم نجد خلافا للفرا فلجا
مطلقا مستدلا بما يأتي في كلام اهل التفصيل من الحجج وهذا
هو الاطلاق الاول الرابع ما تقدم في المعطوف عليه المجرور
على المرفوع او المنصوب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فالعامل في الدار حرف الجر وهو في وفي زيد الابتدا لانه
مرفوع به وفي الدار خبره والحجرة معطوف على الدار وعمرو معطوف
على زيد فحرف الجر والابتدا عاملان مختلفان وقد عطف ما
بعد المعمولين عليهما كما ترى ومثله قوله تعالى للذين احسنوا
الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
فالذين الموصول مجرور باللام وصلتها احسنوا وهو مع صلته
وقوله الحسنى مبتدا عاملها الابتدا وزيادة معطوف عليه
وقوله والذين كسبوا مجرور بالعطف على للذين احسنوا وقوله
جزاء سيئة مرفوع بالعطف على قوله الحسنى ومثاله
حيث يتقدم المجرور على المنصوب قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة فكل مرفوع باسمية ما وهو مضاف الى سوداء وتمرة خبر
ما منصوب بها وقوله بيضاء مجرور بالعطف على سوداء وشحمة

منصوب

منصوب بالعطف على تمرة فالعاملان في المعطوف عليه
مختلفان كما ترى وكذلك قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأً ⁂ ونار توقد بالليل نارا
فامرئ الاول مجرور باضافة كل اليه وامرأً الثاني منصوب
بتحسبين ونار الاولى مجرور بالعطف على امرئ الاول
ونارا الاخرى منصوبة بالعطف على امرأ الثاني ووجه
جواز هذا اذا كان بهذه الكيفية انه قد ورد وبه احتج
الفرا ولان الحرف المجرور المعطوف يلي حرف العطف القايم مقام
الجار فلم يحصل فرق بين المجرور وما يقوم مقام الجار
وبهذا الوجه الاخير يبطل اطلاق الفرا ويصح ما ذكرنا
من التفصيل وللحيثي تفصيل غير هذا لكن هذا
عندي اصح منه وقوله خلافا لسيبويه فلا يجيز اي
ذلك مطلقا بل يتاول جميع ما ورد الثالث التاكيد
وهو تابع يشمل جميع التوابع وقوله يقرر امر المتبوع
يخرج عنه النعت والبدل والعطف بالحرف وقوله
في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان وهو
ينقسم الى قسمين لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير